



بيان صحفي: نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

## ساموا تصدق على تعديلات على جريمة العدوان والمادة ٨

ICC-ASP-20120926- PR838

في ٢٥ أيلول/سبتمبر، رحبت السفارة  
تينا إنتلمان (إستونيا) رئيسة جمعية الدول  
الأطراف في نظام روما الأساسي ("الجمعية")  
بإيداع وثيقة التصديق على تعديلات نظام روما  
الأساسي المتعلقة بجريمة العدوان، من قبل رئيس  
وزراء ساموا. لقد أصبحت ساموا الدولة الثانية  
من الدول الأطراف التي صدقت على التعديلات  
التي تم اعتمادها بإجماع تاريخي في المؤتمر  
الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في كمبالا. كما صدقت ساموا على  
التعديلات المتعلقة بالمادة ٨ من نظام روما الأساسي التي تم اعتمادها في المؤتمر نفسه.



وفي كلمة ألقته في مناسبة معاهدات الأمم المتحدة، أفادت السفارة إنتلمان "يسرني أن أهنئ  
معالي السيد توياليا سايليلي مالييلغاوي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، حيث أصبحت  
ساموا الدولة الثانية من دول الأطراف التي صدقت على التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان. إن أهميه  
هذه التعديلات لا يمكن المبالغة بها إذ أنها لا تقم بإغلاق الثغرة المتبقية الأخيرة في نظام روما الأساسي  
وحسب، بل أنها تحقق أيضاً رغبة المجتمع الدولي منذ أمد طويل لمنح السلطة إلى محكمة دائمة لتتمكن  
من مسائلة الأفراد جنائياً لقيامهم بتفويض ارتكاب جريمة العدوان. تتقدم الدول الأطراف بامتنانها  
العميق لإخلاص ساموا المستمر لنظام روما الأساسي ودعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية".

في عام ١٩٩٨، أصبحت ساموا واحدة من الدول الأولى التي وقعت على نظام روما الأساسي  
وصدقت عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. لقد اتخذت ساموا دوراً قيادياً في المفاوضات في روما وفي  
المفاوضات اللاحقة التي أدت إلى اعتماد التعديلات على جريمة العدوان. لقد عمل المواطن الساموي  
تويالوما نيروني سلايد كقاض في المحكمة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، كما أن ساموا كانت  
مشاركة ناشطة في أعمال جمعية الدول الأطراف وخدمت في المكتب بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٥.

لقد تم إدراج جريمة العدوان في نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨ في حين تم تأجيل تعريفها  
وتنفيذها إلى مؤتمر استعراضي. والتعديلات التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٠ تقوم بتعريف جريمة  
العدوان وتوفر الظروف الملائمة لممارسة الولاية القضائية على هذه الجريمة.

يجوز للمحكمة بأن تمارس اختصاصها على جريمة العدوان بعد تصديق ثلاثين دولة على  
التعديلات، وخضوعاً إلى قرار سيتم اتخاذه بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من قبل الدول الأطراف.

تعديلات جريمة العدوان

بيان رئيس وزراء ساموا